

هكذا ردّ السيسي «الجميك» إلى الطبقة المتوسطة

على المساكن العشوائية التي يصل عدد سكانها وفق الإحصاءات غير الرسمية إلى نحو عشرة ملايين شخص، أي ما يمثل نحو 10% من المصريين المقيمين في الداخل. والسبب أن سكان هذه المناطق لا يملكون في الغالب قوت يومهم إلا بصعوبة، وغالبيتهم لا تسدد رسوم المرافق من المياه والكهرباء نتيجة التوصيلات غير الشرعية، ما يعني أن نقلهم إلى الوحدات السكنية الجديدة مع فرض الدفع إلى حرماتهم إياها، وهو نهج آخر حكومات مبارك.

بذلك، يتبين أن النظام القائم يضغط على الطبقة المتوسطة مجدداً ويحملها أكثر من طاقتها، بل يطالب الحكومة بفرض دمغة (طابع بريدي) لمصلحة تنمية العشوائيات في وقت يحصل فيه نواب البرلمان على قروض ميسرة من دون فوائد، وتواصل الحكومة سياسة الاقتراض من المؤسسات الدولية من دون رقيب، لتكبل الأجيال المقبلة وتضعها تحت ضغط تسديد الديون، فضلاً على إعادة الودائع الخليجية التي باتت تشكل أكثر من نصف الاحتياطي النقدي للبنك المركزي المصري، برغم أن هذه الودائع أجّلت انهيار الجنيه مؤقتاً، في وقت لا توجد فيه رؤية جادة لإنقاذ الاقتصاد من عثرته المستمرة منذ سنوات.

هكذا يرد السيسي الجميل إلى الطبقة الاجتماعية التي دعمته وراهنّت عليه لتحقيق الاستقرار ومواجهة الغلاء. ومع اقتراب عامين على وصوله إلى السلطة يظهر أن رهانها لم يكن في محله، فلا الحكومة نجحت في المحافظة على الأسعار، ولا الجيش نجح في أن يكون حكومة بديلة تساعد الشريحة الأكبر من المصريين في توفير احتياجاتهم برغم أن الرئيس كلفه قضية استيراد الغذاء.

فواتير استخدامها أو توجّلها حتى إشعار آخر على اعتبار أنها أموال حكومية. وصدر توجيه بتركيب هذه العدادات في العقارات الجديدة التي تبنيها الحكومة حالياً. لكن هذا الطلب يأتي متناقضاً مع تصريحات السيسي التي شددت



ما يحدث الآن هو مواصلة لنهج آخر حكومات حسني مبارك



فيها، خلال افتتاح إحدى مراحل مشروع الإسكان الاجتماعي، على ضرورة الانتهاء من نقل سكان العشوائيات إلى مناطق سكنية جديدة خلال عامين، وذلك للقضاء

المزروعات، مع اضطرار الحكومة إلى استيراد هذه المواد من الخارج. في المقابل، لم يقدم السيسي سوى زيادة في مخصصات دعم السلع التموينية قيمتها أقل من 0,40 سنت تقريباً، وزيادة في رواتب العاملين في الحكومة والقطاع العام تقدر بـ5% فحسب، فيما تستعد الحكومة لفرض ضريبة القيمة المضافة التي ستزيد أسعار جميع السلع بنسب متفاوتة.

وخلال اجتماع بين رئيس الحكومة ووزير الكهرباء، والرئيس، طلب الأخير فرض مزيد من القيود على الطبقة المتوسطة عبر تركيب العدادات المسبقة الدفع، ليس في الكهرباء فحسب، وإنما في المياه والغاز، وهو إجراء يعني محاصرة العائلات التي لا تستطيع سداد

السعر الأكثر تداولاً لدى التجار والمستوردين هو 11 جنيهاً في المتوسط مقابل كل جنيه، وسط توقعات بانخفاض جديد مرتقب مع نهاية السنة المالية، التي تحل آخر الشهر المقبل. والطبقة الوسطى في مصر توصف بأنها «رمانة الميزان» اجتماعياً واقتصادياً وتنموياً، باعتبار أنها الأكبر عدداً والأكثر حضوراً في المجتمع. وتشمل جيشاً من الموظفين العموميين في وظائف الدولة ووزاراتها، التي جانب أن لها دوراً في المشهد العام، خاصة أن من فيها متعلمون ولا يمكن تجاهل الخطاب السياسي لهم وتأثيرهم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كما أنها مؤشر على القوة الاقتصادية في البلاد.

وفيما كانت الثورة على مبارك يحزّكها أبناء هذه الطبقة، فإن الرئيس عبد الفتاح السيسي، يواصل نهج سابقة في الضغط على أبناء الطبقة المتوسطة، عبر قراراته التي يرى أنها تصب في المصلحة العامة. لكنه يغفل أن الحكومة في عهده أقرت زيادة سنوية في أسعار المياه والكهرباء تمهيداً لرفع الدعم عنهما خلال خمس سنوات مقبلة استجابة لضغوط البنك الدولي. كذلك يواصل الرئيس بالتعاون مع حكومته، ممارسة المزيد من الضغوط للحصول على أموال من جيوب الطبقة المتوسطة، التي لم تعد قادرة على الوفاء باحتياجاتها الأساسية. بخلاف ارتفاع أسعار المدارس الخاصة والسيارات (لم تعد متوافرة في الأسواق) بأكثر من 30%، وكذلك أسعار العقارات التي تأثرت بأسعار الأراضي، خاصة التي طرحتها الحكومة بالقرعة للمواطنين، توالى بعدها الزيادة المجنونة في الأسعار، ومشت مواد أساسية كالأرز والخضراوات والزيت، المرتفعة أيضاً بأسعار المبيدات الحشرية المستخدمة في

يواصل الحكم المصري خنق الطبقة المتوسطة بمزيد من الضغوط عليها. آخرها طلب تحويل العداوات (الكهرباء والمياه) لتكون مسبقة الدفع. وفي وقت ترتفع فيه أسعار السلم... فهل تكون هذه آخر الضربات ضد الطبقة الوسطى قبل إعادة سيناريو حسني مبارك؟

القاهرة - أحمد جمال الدين

لم تعد الطبقة المتوسطة في مصر قادرة على تحمل تبعات الإجراءات الاقتصادية التي تستهدف قطاعات عدة، هي من أبرزها. فأفراد هذه الطبقة، التي تضررت بشدة بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك، تزداد معاناتهم يومياً. ولذلك أسباب كثيرة، لعل أهمها خسارة عائلات كثيرة وظائف أبنائها بسبب تراجع حركة السياحة وإغلاق عدد كبير من المصانع، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى البطالة وزيادة معدل جرائم السرقة، مع انخفاض الرواتب التي لا تلائم الارتفاع المضطرب في الأسعار، خاصة خلال العام الأخير، الذي قفزت فيه أسعار السلع فيه بأكثر من 20%.

أما عن الدولار الأميركي والجنيه المصري، فبات الفارق في صرف السعر هو 20% بين السوق الرسمية، التي لم تعد تتوافر فيها سيولة من العملة الصعبة، وبين السوق السوداء. وفي الأخيرة صار

تقرير

نتنياهو ويناور مع هرتسوغ... ويضمّ ليبرمان

نتيجة مواقفه المؤيدة لنشاطات الجيش التي استاءت منها الجهات اليمينية المتطرفة. هذا إلى جانب أن هذه الخطوة لو استكملت فقد تقطع الطريق على دخول هرتسوغ إلى الحكومة، كما الأطراف اليمينية المتطرفة.

ورأى رئيس كتلة الائتلاف، زئيف الكين، أن ليبرمان طلب «ثمناً سياسياً مُنخفضاً جداً، وهو الحصول على حقيقتين... مقارنة بهرتسوغ الذي طالب بثماني حقائق». وأضاف إلكين أن «من الأفضل إقامة حكومة ثابتة من المعسكر الوطني، وفقاً لوعودنا للنائب، على أن نقيم حكومة وحدة مفتعلة، لن تكون ثابتة، وستمسّ بحزب الليكود وبالمعسكر الوطني، وبشكل عام بثقة الجمهور الإسرائيلي بالمنظومة السياسية».

وقال وزير المواصلات، يسرائيل كاتس: «أبارك إعلان ليبرمان استعدادة للانضمام إلى الائتلاف. وحزبه شريك طبيعي للحكومة برئاسة الليكود، ويجب إجراء مفاوضات مستعجلة بغية إتاحة الانضمام، من أجل دفع المصالح الوطنية لإسرائيل».

نتنياهو من لعب دور نقطة التوازن بين المواقف المتعارضة داخلها. أضف إلى أن مشاركة الأخير في الحكومة، يُعدّ مطلباً إسرائيلياً في ضوء الظروف السياسية الإقليمية والدولية التي تطالب بتحريك عملية التسوية. ويمكن أيضاً من خلال «تغليب» أشد الحكومات يمينية بحزب طابعاً وسطياً ويسارياً، أن يسهم بتبويض صورة الحكومة إقليمياً ودولياً.

في ضوء ذلك، باتت الكرة الآن في ملعب هرتسوغ، الذي في ضوء موقفه، سيتحدد الشكل النهائي للحكومة.

وكما كان متوقّعاً، ترك التقدم الذي جرى في المفاوضات الثنائية بين نتنياهو وليبرمان، صدها في معسكر اليمين الذي فضل انضمام الأخير إلى الحكومة. وكان من أوائل المرشحين بانضمام ليبرمان، «حزب البيت اليهودي»، الذي أعرب عن ارتياحه إزاء تقدم الاتصالات مع «إسرائيل بيتنا»، خصوصاً لناحية إمكانية نقل حقيبة الأمن إلى ليبرمان. ويأتي هذا الترحيب على خلفية الانتقادات التي تعرض لها يعلون من قبل القاعدة اليمينية

ليبرمان، اتفق الطرفان على تشكيل طواقم لاستكمال المفاوضات. وكان نتنياهو قد مهد لخطوته بلقاء مع وزير الأمن، موشيه يعلون، تحت عنوان «مشاورات مهنية». لكن من الصعب فصل هذه الخطوة عن العرض الذي قدمه نتنياهو لليبرمان، رغم أن المحيطين برئيس الحكومة ووزير الأمن أكدوا أنه لم

يأتي الترحيب بليبرمان على خلفية الانتقادات التي تعرض لها يعلون

يُبحث نقل حقيبة الأمن إلى زعيم «إسرائيل بيتنا». مع ذلك، فمن الناحية النظرية تبقى مصلحة نتنياهو بضمّ «المعسكر الصهيوني» أيضاً إلى الحكومة، لكونه يوفر قاعدة أوسع للحكومة، وأيضاً مساحة مناورة بين أطرافها، وتحديداً في حال تناغم كل من ليبرمان ورئيس «البيت اليهودي»، نفتالي بنيت، للضغط على نتنياهو. أما في حال وجود «المعسكر الصهيوني» في الحكومة، سيتمكن

الحكومة. وبرغم الانطباع الذي ساد إسرائيل، أنّ الخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي متحدثاً عن فرصة للتوصل إلى حل سياسي سلمي للقضية الفلسطينية، سيوفر مظلة سياسية لتوسيع الحكومة عبر ضمّ «المعسكر الصهيوني» إليها، لكن يبدو أن ليبرمان تلمس جدية نتنياهو بضمّ زعيم «المعسكر»، إسحاق هرتسوغ، ما يعني بقاءه في المعارضة ضعيفاً ومعزولاً.

لذلك بادر ليبرمان إلى تليين موقفه، موجهاً رسالة أعرب فيها عن استعدادة للمشاركة في الحكومة في حال تلبية مطالبه. هذا المستند السياسي وسّع أمام نتنياهو مروحة الخيارات والمناورة، خصوصاً أنه بقدر ما تتسع القاعدة البرلمانية للحكومة، يجري توفير المزيد من الاستقرار لها، وتحديداً إذا ما كانت تنتمي إلى معسكر اليمين.

في ضوء ذلك، لم يمكث نتنياهو طويلاً، بل بادر إلى عقد لقاء مع ليبرمان وقدم له العرض الذي يلي مطالبه بعدما تراجع عن سقوفه غير الواقعية. وتعبيراً عن جدية النتائج التي خلص إليها لقاء نتنياهو

نجم رئيس حكومة العدو في اللعب على التناقص بين رغبة رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، ورئيس المعسكر الصهيوني (المعارضة)، إسحاق هرتسوغ، في الانضمام إلى الحكومة. فوافق ليبرمان على المشاركة خوفاً من بقاءه في المعارضة ضعيفاً

علي حيدر

وافق رئيس «إسرائيل بيتنا»، على العرض الذي قدمه إليه رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، في الحصول على حقيقتي الأمن والاستيعاب مقابل دخوله في

عامل مصري يعمل على تصنيع «فانوس» رمضان قبيل أسبوعين من حلول الشهر (أي بي آيه)

